

طوكيو-رويترز:  
ألقي الزلزال المدمر الذي ضرب اليابان أمس وما أعقبه من موجات تسونامي عاتية الظلال على احتمالات الانتعاش الاقتصادي الذي كان الاقتصاديون يأملون بأن يستجمع قوته في الربع الجاري.  
وتزيد الشكوك بين المستهلكين والمستثمرين إزاء قدرة اليابان على الاستمرار في الانتعاش الاقتصادي بعد أسوأ ركود شهدته منذ الحرب العالمية الثانية.  
وتعتمد قوة النمو الاقتصادي في اليابان على الطلب من الأسواق الرئيسية مثل الولايات المتحدة والصين وأوروبا مما يجعل الانتعاش رهيناً بما يحدث في الخارج.

تشمل تقديم التسهيلات الميسرة وإعادة جدولة الالتزامات المالية

## 3 بنوك تدعم المؤسسات لمواجهة أي ارتباكات في التدفقات النقدية

التجارية في البحرين إلى مستويات متدنية جداً بلغت 90٪ في بعض القطاعات وفقاً لتصريحات رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، مما يضعها على حافة الإفلاس.  
وكانت غرفة تجارة وصناعة البحرين دعت البنوك التجارية البحرينية والعمالة في المملكة إلى تقديم تسهيلات أكبر خاصة فيما يخص القروض، سواء من خلال إعادة جدولة القروض المترتبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تخفيض قيمة الأقساط الشهرية بأقل ما يمكن أو بحث إمكانية تأجيلها، حيث إن العديد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص تواجه حالة غير مسبوقة من الركود تفوق في تأثيراتها ما نجم عن الأزمة المالية العالمية.

وقالت الغرفة في بيان سابق إن القطاع الخاص البحريني يواجه تحديات غير مسبوقة تمثلت في حالة الركود الاقتصادي التي تواجه مؤسساته وكياناته، مهددة العديد من الشركات والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها بالأفلاس وضباب فرص العمل المتوفرة للمواطنين. ويضيف المراقبون أن هذه البنوك عملت على تحمل مسؤولياتها تجاه الوطن لتعزيم ثقة مجتمع الأعمال والاستثمار في هذا المناخ في سبيل تنمية اقتصادية أفضل وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين ومنح القطاع الخاص التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك، وذلك تجنباً للآثار السلبية المحتملة على المناخ الاقتصادي.



عبدالكريم بوجيري



عبدالرزاق القاسم



عادل الليبي

التدابير تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا تقصي بقية المؤسسات التجارية التي تواجه أوضاع مشابهة، فالبنوك مستعدة لمساعدة أي مؤسسة تجارية مستوفية للمعايير.  
ويرى مراقبون أن هذه الخطوة التي اتخذتها هذه البنوك المحلية الكبرى في البحرين تساهم في تخفيف الأعباء عن كامل القطاع الخاص لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب السجلات التجارية في ظل تراجع مستويات الحركة

سوف يتخذون خطوات حثيئة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لتخطي التحديات المالية التي تواجه هذه المؤسسات في الوقت الراهن.  
وطالب الرؤساء التنفيذيون من الزبائن الاتصال بالبنوك التي يتعاملون معها لمناقشة أوضاعهم المالية حتى تتمكن المؤسسات المالية مساعدتهم لإدارة أنشطة أعمالهم بشكل أفضل في ظل استمرار الظروف الحالية غير المواتية.  
وأشار الرؤساء التنفيذيون إلى أنه بالرغم من كون هذه

أكد ثلاثة من أكبر البنوك التجارية في البحرين استعدادها التعاون التام ودعم القطاع التجاري والصناعي بمختلف مكوناته للخروج من أية ارتباكات في التدفقات النقدية. وقالت البنوك بعد أن اجتمع كل من الرئيس التنفيذي عضو مجلس إدارة بنك البحرين الوطني عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم، والرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت عبدالكريم بوجيري، إضافة إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي المتحد عادل الليبي، إنها ستقدم الدعم عن طريق تقديم التسهيلات الميسرة وإعادة جدولة الالتزامات المالية لمواجهة التأثيرات السلبية التي قد تترتب عن الظروف الصعبة التي تمر بها مملكة البحرين الحالية.

وجاءت هذه الخطوة من منطلق المشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية والمحافظة على ركائز الاقتصاد الوطني وتحفيز الحركة الاقتصادية، حيث أن هذه البنوك تعتبر نفسها عنصراً فعالاً فيما وصلت إليه البحرين من مكانة مرموقة عالمياً في المجال المالي والاقتصادي.  
وستضمن هذه التدابير تأجيل أقساط القروض للزبائن كل حسب وضعه المالي وذلك من أجل تقليص الأعباء المالية على المدى القصير.  
كما وسيتم تقديم الدعم أيضاً إلى المؤسسات للتغلب على صعوباتها في السهولة على المدى البعيد. وأعرب الرؤساء التنفيذيون للبنوك المشاركة في هذه المبادرة بأنهم



## «المستثمرين» يسجل 22 شركة بـ 1,285 مليون دينار

المال ونفس نوع الشركة وينفس نشاط الشركة السابقة.  
ويقدم مركز البحرين للمستثمرين خدمات تأسيس وتسجيل كل أنواع الشركات إضافة إلى المؤسسات الفردية التي يزيد رأسمالها عن 250 ألف دينار بحريني. كما يوفر المركز الخدمات المساعدة الأخرى مثل الخدمات البنكية، خدمات الاتصالات، الاستشارات القانونية والإدارية وغيرها.  
وتم تأسيس مركز البحرين للمستثمرين لتسهيل عملية تأسيس الشركات في مملكة البحرين، بدءاً من مرحلة تقديم الطلب وصولاً

كتب - محرم الشؤون الاقتصادية:

أظهرت البيانات الصادرة من مركز خدمات المستثمرين تسجيل 22 شركة جديدة خلال الأسبوع المنصرم بمجموع رؤوس أموال بلغ 1.285 مليون دينار، منها 16 شركة ذات مسؤولية محدودة و3 شركات فردية وشركتنا تضامن. ومن أبرز الشركات المسجلة شركة فواز القصبي القابضة برأسمال 250 ألف دينار وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وتنشط كشركة قابضة لمجموعة شركات تجارية وصناعية أو خدمات، وشركة المقدم القابضة بنفس رأس

## الأسهم السعودية ترتفع ومخاوف المستثمرين تتراجع

لرويترز ارتفع مؤشر القطاع 3.1 بالمائة بحجم تداول بلغ 94.5 مليون سهم في حين ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية (TASI) 3.1 بالمائة إلى 6297 نقطة بحجم تداول بلغ 324 مليون سهم.  
وقال المحلل «لم نر» حجم التداول، هذا منذ 14 يونيو 2009، مضيفاً أنه يتوقع أن يواصل قطاع البتروكيماويات الصعود في الأسابيع القادمة مع قيام المستثمرين باغتنام الفرص إثر تراجع حادة في أسعار الأسهم.  
وقال «تراجعنا» بعد الفورة في المنطقة من الأسواق الخليجية في الأسابيع القليلة الماضية بسبب المسألة السياسية في البلاد من المقرر تنظيمها يوم 11 مارس في السعودية قلق المستثمرين في المملكة من امتداد الاضطرابات إلى أكبر بلد مصدر للنفط في العالم. وقاد قطاع البتروكيماويات القادمة وستحاول السوق تحقيق مكاسب السوق وبحسب بيانات الاستقرار.»

جدة - رويترز:  
ارتفعت الأسهم السعودية أكثر من ثلاثة بالمائة أمس السبت وبأكبر حجم تداول في أكثر من عام بينما أبدى المستثمرون ارتياحاً لفشل «يوم الغضب» الذي كان من المقرر أن يشهد مظاهرات في المملكة المحافظة أمس الجمعة. وقال محلل مقيم في الرياض «ما حدث اليوم هو موجة صعود مدفوعة بمشاعر الارتياح. توقع الناس أن يحدث شيء في 11 مارس» ولم يحدث.  
وتال عدم الاستقرار السياسي في المنطقة من الأسواق الخليجية في الأسابيع القليلة الماضية بسبب المسألة السياسية في البلاد من المقرر تنظيمها يوم 11 مارس في السعودية قلق المستثمرين في المملكة من امتداد الاضطرابات إلى أكبر بلد مصدر للنفط في العالم. وقاد قطاع البتروكيماويات القادمة وستحاول السوق تحقيق مكاسب السوق وبحسب بيانات الاستقرار.»

## «المجموعة السعودية»

### تحقق 106 ملايين ريال أرباحاً

الرياض - د ب أ:  
أعلنت شركة المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي أمس السبت أنها حققت أرباحاً صافية قدرها 168 مليون ريال (44.79 مليون دولار) منذ بداية عام 2011 إلى نهاية فبراير الماضي، مقارنة بمبلغ 96 مليون ريال في نفس الفترة من العام الماضي.  
وارتفعت أرباح الشركة خلال شهر فبراير 2011 إلى 106 ملايين ريال، مقارنة بـ 26.7 مليون ريال الأرباح المحققة خلال نفس الشهر من العام الماضي.

إسم الشركة	نوع الشركة	الأنشطة	رأس المال
يونيك هانس للاستشارات والاستثمارات	تضامن	مكتب لترويج البحرين وجلب المستثمرين وتمثيل الشركات التجارية والصناعية غير العاملة والمقيمة والوساطة بين الشركات الأجنبية والمؤسسات الوطنية ودار الترجمة	20000
فواز القصبي القابضة	ذات مسؤولية محدودة	شركة قابضة لمجموعة شركات تجارية وصناعية أو خدمات	250000
المقدم القابضة	ذات مسؤولية محدودة	شركة قابضة لمجموعة شركات تجارية وصناعية أو خدمات	250000
الصادقون للمقاولات	الشخص الواحد	مقاولات بناء درجة ثالثة	50000
تورث ستار للاستشارات	ذات مسؤولية محدودة	توفير الخدمات المحاسبية ومسك الدفاتر وتقديم الاستشارات وإدارة المجمعات التجارية والصناعية والمباني السكنية ومكتب لخدمات المعلومات التجارية وكلاء خدمات تسجيل حقوق الملكية الفكرية ومكتب لترويج البحرين وجلب المستثمرين وتحصيل الديون وبيع وشراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) لحساب الشركة فقط	20000
أبناء السعيد	ذات مسؤولية محدودة	مقاولات النش والإحرفة والتشطيبات واستيراد وتصدير مواد البناء وصيانة المعدات الميكانيكية والكهربائية في موقع العمل وك تركيب عتق المنازل والمكاتب	30000
بركة القدر العقارية	ذات مسؤولية محدودة	إدارة وتطوير الممتلكات الخاصة	25000
بوريفاج للإنتاج الفني	ذات مسؤولية محدودة	الإنتاج والتوزيع الفني السينمائي والتلفزيوني والأناشي والمسرحي	50000
هواتف أمين الدين	ذات مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير وبيع اكسسوارات ومستلزمات الهاتف	20000
ماتش للاستشارات	ذات مسؤولية محدودة	خدمات الاستشارات والوساطة	20000
بروميسا للتجارة العامة	ذات مسؤولية محدودة	التجارة العامة استيراد وتصدير - ما عدا الآليات الثقيلة والسيارات والمواد الغذائية والمشروبات الروحية والأسلحة والمبيدات والأنشطة الأخرى التي تتطلب موافقة من الجهات الرسمية المعنية.	250000
رايت سكوب للاستشارات	ذات مسؤولية محدودة	خدمات الاستشارات والوساطة	20000
الاتفاقة الذهبية	ذات مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير وبيع مستحضرات التجميل	20000
الدال للخضروات والفواكه	ذات مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير وبيع جميع المواد الغذائية والأسماك	20000
زيمعات للاستشارات	ذات مسؤولية محدودة	خدمات الاستشارات والوساطة وتصميم صفحات العرض على شبكة الإنترنت	20000
ميديا ايدج	الشخص الواحد	دعاية وإعلان	50000
الثمرات للمقاولات	الشخص الواحد	مقاولات بناء درجة ثالثة	50000
اللولوة المتألفة للاعلان	ذات مسؤولية محدودة	دعاية وإعلان	20000
تلوج التجارية	تضامن	تصليح أجهزة التكيف المركزي ونقل الأثاث واستيراد وتصدير وبيع منتجات مصانع الألمونيوم والحديد المطروح	10000
هزاري و البارقي للصيانة	ذات مسؤولية محدودة	أعمال الصيانة الصناعية درجة ثالثة	20000
توب تارجت للتجارة	ذات مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير وبيع معدات ومواد البناء والأدوات الكهربائية والمواد البلاستيكية	20000
بي بي سي ام	الشخص الواحد	مقاولات كهربائية صغيرة درجة رابعة [توزيع الكهرباء]	50000



أكدوا على تأثيراته الإيجابية على واقع الخدمات في البلد

## اقتصاديون يدعون لإدارة شفافة لأموال الصندوق

كتب - جبهة أبو الهيجاء ونضال الشيخ:

أبدت أوساط اقتصادية تفاؤلا بالدمج الموجه من قبل مجلس التعاون عبر الصندوق الخليجي بتقديمه 10 مليارات دولار للبحرين، داعين لتشكيل إدارة نزيهة تعمل على حسن توجيه الأموال المتحصلة في المشاريع الخدمية والتنمية، معتبرين بأن تحدي توزيع الأموال يوازي التحدي في إيجاد الأموال التي قامت بها دول مجلس التعاون. فمن جهته أوضح المحلل الاقتصادي د. أكبر جعفري أن الصندوق التنموي الذي تقرر إنشاؤه لمساعدة البحرين في المشاريع التنموية سيخلق أثرا إيجابية واضحة على الجريات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا مع وجود مشاريع موجودة ولكنها عاجزة عن السير بوتيرة مناسبة وتحتاج لرسم خطط جديدة لتصبح في حيز التنفيذ، وسيدعم هذا الصندوق نمو البنى التحتية من مدارس ومشافي ومساكن للمواطنين حيث خصصت هذه الميزانية لدعم البنى التحتية التي تمس بشكل مباشر المواطن والتنمية الاجتماعية أكثر منها لدعم البنى الاقتصادية. وتابع جعفري: «ومع ما تحمله هذه الخطوة من نوايا حسنة وأثر إيجابية يمكن الخوف والأثر السلبي في حال استخدمت بطريقة مغايرة ومخالفة للطبيعة لذلك نحن بحاجة لإدارة نزيهة وصارمة وإدارة ضمن نظام حوكمة شديدة لوصول هذه الأموال للمشاريع المعطلة دون التعرض للإضعاف والاختلالات من قبل بعض الأطراف التي ترصد وصول هذه الأموال وخصوصا بأن هناك اسباقات من قبل بعض الجهات بناء لما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية». وبين جعفري بأن أي استخدام لهذه الأموال خارج مصلحة المواطن سيؤثر سلبا على الأوضاع سواء وكذا عدم استغلالها لبناء الوطن سيرفضه من جديد لزعزعة ثقة أقوى وأوسع تأثيرا، موضحا أن ما يجري من أحداث ومظاهرات في البحرين حاليا أسبابها اقتصادية تعود لسوء أحوال المعيشة. وأضاف: «يعتبر تخصيص 10 مليارات دولار لدعم البحرين مبلغ كبير يسد معظم المشاكل العالقة مع إدارتها بذمة صادقة، ونحن نأمل الحكومة مسؤولية إدارة هذه الأموال فالحكومة تتعهد وتعمل وتحصل على دعم لتطویر



عمران الموسوي

ناظم صالح

أكبر جعفري

تطور نوعي ويعكس مدى التعااضد والتكاتف بين هذه الدول بالإضافة لانعكاس مدى تطور العلاقات ضمن دول مجلس التعاون في كافة المجالات وخصوصا السياسية والاجتماعية، ووقوف هذه الدول مع أختها البحرين في هذه الظروف مؤشر إيجابي يدل على قوة التلاحم بين دول المنطقة، يظهر سرعة الاستجابة للمتغيرات الحاصلة والاستعداد للوقوف إلى جانب بعضها البعض بالإضافة لتقديم المساعدة للدول الأقل قدرة من قبل الدول الغنية». وأضاف الصالح: «يعتبر المبلغ المخصص لمساعدة البحرين مبلغ كبير وسيساعد البحرين على تحقيق عدة مشاريع من شأنها تخفيف العبء على المواطن إذا ما استغلت بالشكل الصحيح ومنها المشاريع السكنية التي تعتبر العائق الأكبر، بالإضافة لتوفير فرص عمل للعاطلين مما يهني مناخا للهدوء والأمان ضمن المواطنين».

وتمنى الصالح في نهاية حديثه عودة الأمن والاستقرار للبحرين وحل ما يحدث بالعقل والحكمة، واصفا البحرين والبحرينيين بالعائلة والأخوة المتحابين على مختلف طولانفهم.

### معضلة توظيف الأموال

ورأى الخبير الاقتصادي د. جعفر محمد بأن مبلغ 10 مليارات دولار للبحرين وخلال عشر سنوات لن يكون ذا تأثير في الوقت الحالي بل على المدى المتوسط، مشيرا لأنها لو كانت مخصصة للفترة الآتية من الممكن أن يكون لها تأثير كحل اقتصادي، وأكد بأنها وعلى المستوى السياسي لن تعمل على حل جوهر المشكلة السياسية التي تحتاج لحلول سريعة لها تأثير إيجابي، مضيفا بأن التأثير سيكون في توفير الخدمات الأساسية مثل الإسكان. وقال محمد بأنه إلى الآن لم يتم تحديد تفاصيل العمل على صرف واستعمال هذه الأموال وفي أي القطاعات، معتبرا أن كيفية صرف الأموال وحدها تعتبر تحديا يجب العمل على تجاوزه وكيفية لعب ذلك دورا كبيرا في حلحلة القضايا في البحرين بتوظيفها في القضايا الأساسية، وأشار محمد بأن الدول النامية دائما ما تواجه مشكلة في كيفية استخدام الأموال التي تساوي مشكلة توفير الأموال، وأن بعض الدول استطاعت تحقيق الكثير في توظيف المبالغ وتوزيعها بشكل عادل.

الذمم وهذا مالا نحتاجه في هذه المشروع الجديد». ويحمل الموسوي مسؤولية ما يحدث في البحرين للجميع على رأسهم أصحاب الشركات الخاصة والتجار الذين يصفهم بالمساهمين بالجشع والفساد وفاقد الحس الوطني، موضحا: «لقد أغرق التجار المواطن بالغلاء ورموا على عاتقه مصيبة السكن حيث اشترى الأراضي في القرى بأسعار قليلة وعادوا لبيعوها للمواطن بأضعاف مضاعفة واصلين به لشعور العجز المادي والاجتماعي مما أدى إلى هذا الانفجار، ونحن كقطاع خاص لا نستطيع التملص من مسؤوليتنا تجاه ما يحصل وقد ساهمت معنا الحكومة في ذلك في تغييرها للقانون الراع للجشع».

وطالب الموسوي في نهاية حديثه بالإبتعاد عن الاحتفالات السنوية المكلفة للحكومة وتعيين دماء شابة في المراكز التي تدير شؤون الموظفين للحصول على أفعال مدروسة تحقق الراحة والأمن للمواطن الذي ذكر بأنه لم يعد بحاجة للشعارات وإنما ينتظر تنفيذ ما من شأنه حل مشاكله الحقيقية.

### تطور نوعي

من جانبه تحدث الخبير الاقتصادي د. ناظم الصالح بتفاؤل عن مشروع الصندوق الخليجي الذي اعتبره بادرة طيبة تعكس مدى العلاقة الوثيقة بين دول مجلس التعاون. وقال الصالح: «ما يحدث اليوم هو مارشال خليجي يمثل

البلد وتأتي مرحلة التنفيذ لتحوي تجاوزات كبيرة لا تعاقب بالشكل الكافي لاستئصالها كما حدث مع علاج التجاوزات التي كشف عنها ديوان الرقابة المالية». وتابع جعفري: «على الحكومة الاعتناء أكثر بمواردها والتدقيق على القائمين على توزيعها على المواطنين بالشكل العادل وتوزيع المستلزمات على المواطنين بإنصاف وبمعايير إنسانية وليس قبلية أو ضمن إطار المحسوبيات والعلاقات الشخصية حتى يتم استغلال ميزانية الصندوق الخليجي بشكل يعود بالإيجابية والهدوء على الوطن».

### خطوة إيجابية

من جانبه وصف المحلل المالي والاقتصادي عمران الموسوي الصندوق الخليجي بالخطوة متناهية الإيجابية، موضحا أنها لم تلق الصدى الإيجابي الذي تستحقه نظرا للحالة النفسية غير المشحونة وغير مهية لاستقبال الأخبار الجيدة بتوازن.

وقال الموسوي: «على الحكومة أن تهيب الظروف الإيجابية لاستخدام هذه الميزانية من خلال تعيين أشخاص معروفين بالنزاهة والعفة واستبعاد كل من له مطامع جشعة باستغلال هذه الأموال للمصالح الشخصية، ولابد أن يكون الشخص القائم على هذه الأموال شخص من عائلة معروفة بنزاهتها ولايحتاج للسرقة من أموال المواطنين لفسادها بات منتشرا مؤخرا في منطقة الخليج العربي وابتعد الكثيرين عن

## تعديل شروط خطة إنقاذ اليونان لطمأنة الأسواق

## منطقة اليورو تعزز صندوقها لدعم دولها الأعضاء

بروكسل-اف ب:

قرر قادة منطقة اليورو أمس السبت تعزيز صندوقها لدعم الدول التي تمر بصعوبات وتلين شروط خطة إنقاذ اليونان، على أمل طمأنة الأسواق القلقة مجددا على صحة الاتحاد النقدي.

لكنهم رفضوا في المقابل القيام بأي بادرة مماثلة تجاه إيرلندا لأنها رفضت زيادة ضريبتها على الشركات.

وفي أعقاب مشاورات مطولة في بروكسل اثناء قمة استثنائية بدأت الجمعة اتفق رؤساء دول وحكومات البلدان الـ17 في منطقة اليورو على رفع الموارد الفعلية لصندوقهم المخصص للاعانات المالية إلى 440 مليار يورو كما أعلن رئيس الاتحاد الأوروبي هرمان فان رومبوي.

وهذا الصندوق الذي انشئ في الربيع مجهزة أصلا من حيث المبدأ بـ440 مليار يورو كضمانات لدول منطقة اليورو، لكنه لا يستطيع في الواقع الاقراض سوى 250 مليار يورو لأنه يتعين أن يحتفظ بالباقي كاحتياط.

وقرر القادة أيضا أن تكون آلية الازمة الدائمة التي ستحل مكانه اعتبارا من منتصف 2013 مجهزة بـ500 مليار يورو.

وقد تم البحث في هذه الأرقام بشكل موسع. وكان وزراء مالية منطقة اليورو توصلوا أصلا إلى اتفاق مبدئي على الـ500 مليار يورو، لكن كان يفترض أن يوافق قادتهم على ذلك.

أما الجديد الفعلي الذي يعتبر ثورة صغيرة فيمكن في أمر آخر، بحيث تقرر توسيع مجموعة الأدوات الخاصة بأثني المساعدة، من خلال السماح بشراء الدين العام للدول مباشرة، بينما كانت ألمانيا حتى وقت قريب متحفظة جدا حيال هذا الأمر.

في المقابل لا يتوقع في هذه المرحلة أن يفعلوا ذلك في السوق الثانوية، أي عندما يتم التفاوض



ساركوزي ورئيس وزراء اليونان

بشأن سندات الخزينة بين المستثمرين بعد عمليات شراء أولى عند الإصدار.

وجميع هذه التدابير يفترض أن تطمئن الأسواق المالية المضطربة جدا من جديد بعد «سنة كارثية» في 2010 لمنطقة اليورو هزت على أرباح الشركات مطلقا تطلبها دول عدة، إذا كانت اليونان ستكون قادرة يوما على تسديد الإضافة التي أعلنتها البرتغال الجمعة. والاتفاق الذي أقر السبت لتعزيز دافعات منطقة اليورو أصبح ممكنا بفضل اتفاق مبدئي تم التوصل إليه في موازاة «ميثاق لليورو». وكانت ألمانيا اشترطت ذلك للموافقة على مواصلة دفع أموال للدول التي تمر بصعوبات.

ويخص هذا الميثاق على أن يعزز الاتحاد النقدي قدرته التنافسية من خلال اصلاح اقتصادياته والالتزام بالحد من العجز والدين والدعوة إلى خفض الاجور في القطاع العام.

بشأن سندات الخزينة بين المستثمرين بعد عمليات شراء أولى عند الإصدار.

وجميع هذه التدابير يفترض أن تطمئن الأسواق المالية المضطربة جدا من جديد بعد «سنة كارثية» في 2010 لمنطقة اليورو هزت على أرباح الشركات مطلقا تطلبها دول عدة، إذا كانت اليونان ستكون قادرة يوما على تسديد الإضافة التي أعلنتها البرتغال الجمعة. والاتفاق الذي أقر السبت لتعزيز دافعات منطقة اليورو أصبح ممكنا بفضل اتفاق مبدئي تم التوصل إليه في موازاة «ميثاق لليورو». وكانت ألمانيا اشترطت ذلك للموافقة على مواصلة دفع أموال للدول التي تمر بصعوبات.

ويخص هذا الميثاق على أن يعزز الاتحاد النقدي قدرته التنافسية من خلال اصلاح اقتصادياته والالتزام بالحد من العجز والدين والدعوة إلى خفض الاجور في القطاع العام.

سبع سنوات ونصف. وقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي «قرنا مطابقة معدلات فائدة القرض في إطار

## لامي يدعو لإنهاء

## 10 سنوات أهدرتها جولة «الدوحة»

المحلي والوصول إلى الأسواق والمنافسة في مجال التصدير. أما المسار الثاني، فهو الخاص بالطرائق، حيث يواصل رئيس المجموعة مفاوضاته بشأن توضيح بعض الجوانب التقنية.

والقضية الثانية هي الوصول إلى أسواق السلع غير الزراعية. وعقدت مجموعة التفاوض الأسبوع الماضي مناقشات حول العديد من الحواجز غير التعريفية، وحظر التجارب النووية المناطق قيد النظر والمنتجات الإلكترونية والمنتجات الكيماوية، أما القضية الثالثة هي قضية الخدمات، حيث أكدت كل من قمة العشرين وقمة الأيبك أهمية هذا الموضوع وأرسلت إشارات قوية لحلها.

وفيما يخص السلع الصناعية والحواجز غير الجمركية، هنالك تغيير إيجابي في المحرك في المفاوضات، وذلك من خلال إنشاء مجموعة صغيرة لمتابعة الأعمال في ثلاثة مجالات: الشفافية، السلع المعاد تصنيعها، والآلية الألفية. إن العمل في الشفافية والآلية الألفية يتقدم بشكل جيد، بينما تواجه المجموعة في مجال السلع المعاد تصنيعها تحديات خطيرة.

وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، فالمناقشات ما زالت قائمة وكذلك الاجتماعات، ومن الواضح أن المشاركة التي تجري ضمن الحواجز غير الجمركية ما زالت مفقودة ضمن مجال التعريفات الجمركية، ومن ثم نحتاج إلى إجراء عدد من التغييرات إن أريد تحسين هذا الوضع.

قال باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إنه من الضروري الانتهاء من وضع السودات الجديدة للقضايا العالقة الخاصة بجولة الدوحة قبل حلول 24 أبريل المقبل، وذلك لكي تتمكن الوفود من مناقشتها وإقرارها خلال يونيو أو يوليو، ومن ثم التوجه لاختتام الجولة مع نهاية العام الجاري.

كان ذلك في اجتماع غير رسمي للجنة المفاوضات التي تتكون من سفراء الدول المعنية بها، والبالغ عددهم 153 عضوا، عقد نهاية الأسبوع الماضي.

ويواصل باسكال لامي ممارسة ضغوطه على الوفود التجارية ومسؤولي فرق المفاوضات الرئيسية المجتمعة في جنيف، وذلك بغية الانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة خلال 2011، غير أن سفراء حضروا الاجتماع وقالوا إن اجتماعات اللجان المعنية بالمفاوضات لا تزال تفتقد الاتفاق على جوهر المواضيع المطروحة، خصوصا أن المنظمة لجأت إلى تجزئة القضايا العالقة إلى مجاميع صغيرة يصعب التنسيق فيما بينها.

وحول أهمية قضايا التفاوض العالقة قالت المنظمة إن مفاوضات الزراعة تسير على مسارين اثنين: القوالب والقضايا بين قوسين أو المشروح خلاف ذلك، وفي كل من هذه القضايا الثلاث هناك عدد من المشاريع المقدمة تتصل بالدمج



حمل رايو البحرين 93.3 من متجر أبل أو استمع مباشرة من موقع الأيام الإلكتروني

www.ALAYAM.com/radio





## في ظل الأوضاع الراهنة

## محللون: النهوض بالاقتصاد مسؤولية الحكومة والقطاع الخاص

الأيام - خاص



يرى محللون أن التعجيل باستنهاض النشاط الاقتصادي في البحرين في ظل ما تشهده من أوضاع وتطورات سياسية يتطلب تضافر الجهود بين الدولة والقطاع الخاص، خاصة بظل تصريحات المسؤولين الحكوميين عن تواضع تأثر اقتصاد البحرين بتلك التطورات، وبالتالي التعامل مع تداعياتها التي انتقلت إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، خاصة القطاع المالي والسياحي والتجاري وغيرها. وأضافوا أن تضافر الجهود الرسمية مع القطاع الخاص يخرج الاقتصاد من مرحلة الحوار الصامت إلى مرحلة الشراكة في البناء، خاصة أن العديد

من شركات القطاع الخاص في الأنشطة التعاونية والاستثمارية والصناعية والخدمية، لا يزال يعاني ويتكبد الخسائر ما لم تبادر الحكومة إلى المكاشفة والاعتراف الواضح بتأثيرات الأزمة على بعض القطاعات بالذات، وخاصة أن الوجه البارز للطفرة النفطية خلال الأعوام الماضية تمثل في الطفرة العمرانية والاستثمارية والتعاونية، وهي كلها باتت مهددة بفعل تراجع السيولة والطلب مع انخفاض الأسعار. كما أدت التطورات السياسية وبقلها الأزمة العالمية إلى اهتزاز الأسس التي قامت عليها أنشطة البنوك الاستثمارية التطويرية التي ترعرعت في ظل الازدهار الاقتصادي، مما يلوح بصعوبات أمامها تستحضر معه نموذج انهيار البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة.

أكبر نحو المشاريع المولدة للوظائف وتنوع مصادر الدخل، مع مواصلة إصلاحات سوق العمل والجهاز الحكومي والخصخصة والحوكمة ومكافحة الفساد.

ويرى محللون أول خطوة على طريق تحديد دور القطاع الخاص، هو اقتناع القطاع الخاص البحريني بأن هناك دورا مناطا به، ولا يمكن أن يمارسه أحد سواه. والمطلوب هنا ليس حالات فردية متناثرة هنا أو هناك، بقدر ما هي ذهنية شريفة أو فئة متماسكة من المجتمع تمثل القطاع الخاص بكل أطيافه السياسية والاجتماعية، تأخذ على عاتقها الترويج لفكرة هذه «المسؤولية» وتحدد إطار مشاركة القطاع الخاص فيها. المطلوب هنا أن يغادر القطاع الخاص مقاعد الاعتماد على مؤسسات الدولة وحدها أو الهيئات المبنقة عنها في التصدي لوحدتها لتلك المشكلة، وامتلاكها الحلول الصحيحة لها.

وثاني خطوة مهمة على هذا الطريق، هي سعي القطاع الخاص البحريني، وبشكل جماعي لتحديد الحجم الحقيقي للأزمة، دونما مواربة أو تخوف. ففي غياب هذا التحديد العلمي المبني على حقائق مستقاة من دراسات علمية جادة ورسينة، تتطور الأزمات إلى كوارث، وتتحوّل «الحلول الجزرية» إلى تمنيّات عفووية يمدك الحظ وحده قرار قدرتها على أن تضع حدا للأزمة أو تحمي المجتمع من ذيولها.

وثالث هذه الخطوات هي مصارحة القطاع الخاص نفسه وجماهيره، بمصارحة شفافة وحقيقية وصادقة تخاطب أفراد هذا القطاع ومؤسساته على نحو صريح، وتكشف له أوجه الأزمة وذيولها، فليس الوقت وقت الماهاتن، ولم يعد في الوسع الاستعانة بالمهندات، فطبيعة الأزمة، وتوقعات تداعياتها.

ورابع هذه الخطوات هو تأسيس جهة من صلب القطاع الخاص البحريني، أو مخاطبة جهة قائمة لها جذورها الراسخة في صفوف القطاع الخاص، وقنواتها الكفوءة التي تمكنها من الوصول إليه، وفي هذا المجال تشكل غرفة التجارة والصناعة أو المؤسسات المشابهة لها بعضا من الهيئات التي يمكن الاستعانة بها، على أنه من الضرورة بمكان هنا الابتعاد كلية عن التشردات السياسية أو حتى المهنية أو التجارية غير المبررة، أو الأثنية القطاعية التي من الطبيعي أن تمرّق القطاع الخاص وتقف سدا منيعا في وجه وحدته أو التنسيق والتعاون بين مؤسساته التي تمثلها.



ويرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على البنية التحتية مثل توسيع الإنفاق على الصحة وإنشاء المزيد من المدارس والطرق ومشاريع البنية الأساسية يمكن أن يكون محفزا جيدا للاقتصاد، حيث يؤدي هذا الإنفاق إلى رفع مستويات السيولة وزيادة مستويات الدخل ومن ثم رفع مستويات الطلب الكلي ومستويات التوظيف. كذلك على الحكومة أن تقدم الدعم لمشاريع القطاع الخاص التي تعمل في القطاعات الحيوية في الاقتصاد، لتفادي حالات الإفلاس، كما يجب عليها ألا تهمل خطط مراقبة برامج الإنفاق لقطاع الأعمال الخاص إذا ما تعثرت تلك البرامج، فمن الممكن أن تقوم الحكومة بالتوقيع على عقود مشاركة للمشاريع الجوهرية التي ينفذها القطاع الخاص التي تعثرت نتيجة نقص رؤوس الأموال الخاصة بسبب الأزمة لتتحول تلك المشاريع من مشاريع خاصة إلى مشاريع مشتركة.

ويعتقد محللون الاقتصاديين أن الأزمة يجب أن يتم على أساس انتقائي، حيث تعطي الأولوية للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في القطاع غير النقطي، ذلك أن أساليب التعامل مع الأزمة يجب أن تكون انتقائية، حيث ينبغي في هذه المرحلة التأكد من عدم قيام الشركات بخفض ميزانيات الاستثمار لديها بسبب نقص التمويل، وذلك من خلال إتاحة فرص التمويل بتكاليف منخفضة.

كما يذكر أن القطاع الخاص رفع عبر اتحاد الغرف الخليجية مذكرة إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس في قمة مسقط خلال شهر ديسمبر الماضي على أمل أن تشهد المرحلة المقبلة اتخاذ قرارات من شأنها أن تفعل مشاركته في برامج التنمية الاقتصادية وفي صياغة هذه البرامج وتنفيذها، خاصة بعد الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة بداية العام، كونه المعنى بالدرجة الأساس بتحرير عناصر الإنتاج والخدمات والاستثمارات عبر دول المجلس.

ويؤكد المحللون والمراقبون أن حكومات دول المجلس باتت وفي ظل الأزمة الراهنة أكثر حاجة لسياسيات محفزة للنمو الاقتصادي، وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال توفير السيولة لمشاريع القطاع الخاص، وتوجيه الإنفاق بصورة

لقد أدت سنوات الطفرة النفطية إلى تعاظم دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في البحرين وبقية دول المجلس، ويتضح ذلك من تناقص حصة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2002، وهو تاريخ بداية الانتعاش النفطي، كان متوسط الإنفاق الحكومي يعادل 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في عام 2008 فيقدر صندوق النقد الدولي أنه يعادل 29.%. وفي المقابل زاد القطاع الخاص من استثماراته مستفيدا من تدفقات التسهيلات القوية وتطور الأسواق المالية المحلية لما قبل نشوب الأزمة المالية.

ومع تصاعد حدة تأثيرات الأزمة العالمية، بدأت أنشطة القطاع الخاص بالتأثر على أكثر من صعيد سواء تراجع فرص الأعمال والمشاريع الحكومية المنفضة وتقلص فرص الصادات علاوة على تراجع حجم التحويلات الحكومية.

لذلك، يرى مراقبون أن المطلوب من الدولة، وعلى شاكلة الكثير من الدول الصناعية، مواصلة حفز الاقتصاد عن طريق التوسع في الإنفاق وتقديم الدعم المادي غير المباشر للقطاع الخاص بهدف مساعدته على مواجهة التحديات الراهنة بحيث تركز هذه الخطة على توفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسهيلات للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أن ذلك يدخل في إطار إجراءات السياسة النقدية، فإن الحكومة يمكنها أيضا أن تدعم الشركات التي تواجه مشكلات صعبة بسبب نقص فرص الحصول على التمويل اللازم بسبب طبيعة الأوضاع السائدة في القطاع المالي، بشرط التأكد من احتمال استمرار تلك الشركات على المدى الطويل من خلال جهود إعادة هيكلتها لضمان استمرارها.

كذلك ضرورة مواصلة سياسات الإنفاق الحالية في وقت يعيل فيه النشاط الاقتصادي للتباطؤ، أي أن الإبقاء على مستوى الإنفاق مرتفعا يعد أمرا أساسيا في هذه المرحلة. كذلك عليها العمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة، وعدم تأخير تلك المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات، ويمكن في أسوأ الحالات التركيز على المشاريع الاستثمارية الحيوية ذات الروابط الخارجية القوية في الاقتصاد الوطني، التي يمكن أن تساعد بشكل مباشر على تنشيط مستويات الطلب الكلي، وبشكل غير مباشر من خلال تعديل التوقعات التشاؤمية.

## مصر ستعيد فتح

## البورصة قبل 28 مارس

القاهرة - رويترز:

نقلت صفحة رئيس الوزراء المصري على موقع فيسبوك عن وزير المالية قوله أمس السبت إن مصر ستعيد فتح البورصة قبل 28 مارس تجنبا «للشطب من المؤشرات العالمية». وقال الوزير سمير رضوان إن أحد أسباب استمرار إغلاق البورصة هو أن الوضع في مصر «لم يصل إلى التحسن الذي كنا نتصوره وإن كانت الأمور تسير نحو الأفضل كل يوم». وكان يدي بالتصريحات في مقابلة تلفزيونية نقلت عنها صفحة مجلس الوزراء على موقع فيسبوك.

والبورصة المصرية مغلقة منذ 27 يناير. وقد أغلقت في الأيام الأولى من الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في 11 فبراير



## الوضع في المنطقة يعجل بناء أنبوب روسي ثان

## أوروبا تريد الاعتماد أكثر على الغاز

لا ينفى بعض المسؤولين الألمان والاوروبيين أن الوضع في ليبيا وبلدان نفطية أخرى هو السبب للتعجيل في اقرار بناء انبوب غاز ثان وضعت خطط تمويله من أجل إنجازها كي يكون جاهزا العام المقبل، فتوقيع عقد البناء مع الطرف الروسي إشارة مهمة بالنسبة لقطاع الاقتصاد. فحسب معلومات من شركة E-ON-Ruhr ومقرها في منطقة الرور الألمانية والمشاركة في هذا المشروع الضخم، أصبحت الطريق مفتوحة الآن من أجل المباشرة بأعمال بناء الأنبوب الذي يمر عبر بحر الشمال بعد أن وقعت الأطراف المشاركة فيه على استراتيجية التمويل، وسوف يمد الأنبوب عددا من بلدان غرب أوروبا بغاز يأتي من روسيا، ما يجعل هذا المشروع يكسب أهمية في ظل التوترات المهمة على بلدان في المنطقة العربية. من أجل تغطية تكاليف هذا الأنبوب الثاني الذي أطلق عليه اسم Nordstream-Pipeline خصص الآن حوالي 5.2 مليار يورو. وكان ماتياس فرنيغ المدير الإداري

لنورد ستريم قد أكد قبل يومين النبا بالقول ان الغاز ا لروسي كان وما زال القاعدة الاساسية للمضومة التي يمكن الاعتماد عليها لتزويد اوروبا بالغاز الذي تحتاجه. وسوف يبدأ العمل الفعلي بهذا المشروع مطلع الصيف المقبل الذي سينتهي في شهر ابريل عام 2012. وفي نهاية عام 2012 يكون عمل الأنبوب بين روسيا واوروبا قد كمل بالنجاح وبدأ بإيصال الكميات المطلوبة من الغاز عبر الانابيب الممتدة على طول سواحل بحر الشمال. واول جزء من التحضيرات، منها تصنيع الانابيب، سيكون جاهزا في الاشهر المقبل من أجل كسب الوقت ولكي يسيل الغاز الروسي نهاية العام المقبل. وتصل مجمل تكاليف المشروع الى 7.4 مليار يورو، وسوف تتوفر ضمانات له من البلدان المستفيدة منه والمشاركة فيه، كما ستقدم ألمانيا ضماناتها له عبر مؤسسة هرمس للضمانات المالية. ويقسم تنفيذ المشروع الى جزئين، فالجزء الاول يتضمن بناء الانابيب وحفر مواقع لها في قاع بحر الشمال،

## هبوط سوق

## المساكن البريطانية

يتجه سوق المساكن في بريطانيا إلى الهبوط مرة أخرى في وقت وصل فيه الإقراض العقاري إلى أدنى مستوى له منذ ذروة الأزمة المالية في خريف عام 2008. وأظهرت أرقام مجلس بنوك الإقراض العقاري أن البنوك الأعضاء التي تقدم ما يمثل 94% من سوق قروض العقارات في بريطانيا قدمت 28 ألفا وخمسمائة قرض فقط في يناير الماضي، وهو ما يمثل هبوطا بـ26% بالمقارنة بالشهر الذي سبقه.

وقال المجلس إن الهبوط يعتبر أكبر مما يتوقع في مثل هذا الوقت من العام. فبالمقارنة، وصل معدل هبوط القروض العقارية في يناير إلى 12% بالمقارنة بنفس الشهر من 2009، على سبيل المثال.

وقالت صحيفة إندبندنت إن خبراء سوق المساكن يحذرون من أن هبوط الإقراض يعني احتمال انخفاض أسعار المنازل. وفي الأسبوع الماضي قال بنك هاليفاكس -وهو من أكبر بنوك الإقراض العقاري في بريطانيا- إن معدل أسعار المنازل هبط بـ9.9% في الشهر الماضي.



رغم توقع استمرار ركود سوق العقارات

## 1.79 مليار دينار قيمة قروض البنوك لقطاع العقار

الأيام - خاص

تظهر بيانات مصرف البحرين المركزي أن شهية البنوك التجارية في البحرين البحرين على قطاع العقار تواصلت حتى ما بعد نشوب الأزمة العالمية في صيف 2008. ففي حين كانت تبلغ القروض المقدمة للإنشاء والتعمير 509 ملايين دينار في مارس 2007، قفزت إلى 944 مليون دينار في مارس 2008 لتصل إلى نحو 1550 مليون دينار ما قبل الأزمة العالمية بزيادة الضعفين، وترتفع حصتها من إجمالي القروض من نحو 16٪ في مارس 2007 إلى 28٪ ما قبل الأزمة.

الملاحظة الأخرى أن القروض لقطاع الإنشاء والتعمير لم يتراجع بعد الأزمة، بل استمرت في الارتفاع لتبلغ 1920 مليون دينار في سبتمبر 2010، وترتفع نسبتها إلى 31٪ من إجمالي القروض. قبل أن تنخفض في الشهرين الآخرين من العام 2010 إلى 1791 مليون دينار. فهل هذا يعني أن البنوك استمرت في التوسع في هذه القروض، أم أن التوسع ناجم عن التزامات مسبقة لما قبل نشوب الأزمة العالمية. الصورة غير واضحة ربما.

إلا أن الصورة قد توضح أكثر إذا أخذنا بالاعتبار بعض المؤشرات الأخرى لنقلص حجم الائتمان للعقار. حيث انخفضت القروض المضمونة بالعقار من نحو 500 مليون دينار ما قبل نشوب الأزمة إلى نحو 355 مليون دينار مباشرة بعد نشوب الأزمة، ثم واصلت التراجع لتبلغ في سبتمبر 2010 ما قيمته 347 مليون دينار. وهذا التراجع كما يقول مراقبون ناجم من التخوف من استمرار أمد الركود في القطاع العقاري.

خبراء في السوق العقاري يتوقعون أن يستمر ركود سوق العقارات في البحرين حتى نهاية العام 2011 وتداول العقارات بأسعار واقعية تتراوح بين 5 و10 دنانير للقدم الواحدة بما يتماشى مع القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن. وأضافوا أن الأوضاع تزداد سوءاً، والأسعار لا زالت فوق القدرة الشرائية للمواطنين، والعرض يفوق الطلب، وهي مؤشرات تؤكد استمرار الركود حتى تصحيح الأسعار. ويرون أن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء تباطؤ حركة البيع والشراء، منها أن استمرار تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مختلف أسواق العالم، كما جاءت الأحداث السياسية الأخيرة لتعمق جراحات القطاع العقاري في البحرين.

كما أن تأثر سوق العقار في البحرين أمر طبيعي بسبب الارتفاع الجنوني والكبير في الأسعار والتي كانت تتداولها أيدي المضاربين والتي سهلت لهم البنوك التجارية آنذاك. مما أدى إلى وصول الأسعار بشكل غير طبيعي وغير مألوف في الساحة العقارية، وهروب أغلب المتعاملين والمطورين والمستثمرين من السوق.

ومن بين أسباب استمرار الركود امتناع البنوك المحلية والوطنية من إقراض المتعاملين والمطورين مطلقاً كانت تسهل لهم سابقاً إلى جانب رفع الرسوم الحكومية من 1 في المائة إلى 3 في المائة، مما أضر بحركة السوق والمتعاملين في العقار وعاد إلى الواجهة عمل التوكيلات للتهرب من دفع الرسوم المرتفعة وهي من أهم أسباب الركود الحاصل الآن. وذكرنا أن من بين أسباب استمرار الركود عدم



أن تأثر سوق العقار في البحرين أمر طبيعي بسبب الارتفاع الجنوني والكبير في الأسعار والتي كانت تتداولها أيدي المضاربين والتي سهلت لهم البنوك التجارية آنذاك

الموجود أصلاً. هذا إن تم معالجة قضايا أساسية مثل التمويل العقاري والتشريعات الملائمة وأشكال التطوير المناسبة. وبيّن التقرير العقاري أن دولاً خليجية وعربية ستقود قاطرة الاستثمار العقاري في العام المقبل خصوصاً السعودية ومصر لمتنعهما بمزايا اقتصادية وسوقية ضخمة، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية، حيث تأتي السعودية كأكثر دول الخليج من حيث المساحة والسكان بينما تترقب مصر على عرش أكبر الاقتصادات العربية وما يزيد على 80 مليون نسمة، يسعون إلى الحصول على شقق وعقارات خلال السنوات المقبلة. وكانت دراسة نشرت سابقاً توقع أن يحافظ القطاع العقاري في المملكة على نسبة نمو تصل إلى 7٪ حتى العام المقبل، مدفوعاً باستمرار الطلب المحلي القوي على المشاريع السكنية وتزايد مشاريع التطوير التجاري ونمو قطاع الضيافة.

وذكرت الدراسة التي أجرتها شركة «غلوبال» أن إسهام القطاع في الدخل الإجمالي شكل نسبة قدرها 2.7٪ العام الماضي مقارنة بنسبة 6.8٪ خلال عام 2004، وذلك في ضوء وصول حجم الاستثمارات العقارية في المملكة خلال العام إلى نحو 1.125 تريليون ريال مع توقعات بزيادة هذه الاستثمارات إلى 1.5 تريليون ريال خلال العام 2010.

## اليوم في الجمعية البحرينية الهدية

## المعراج يتحدث عن القطاع المالي



رشيد المعراج

تستضيف الجمعية البحرينية الهدية ظهر اليوم في الساعة الواحدة محافظ المصرف المركزي رشيد المعراج وذلك بقاعة الغزال بفندق الرتز كارلتون البحرين بحضور رجال الأعمال البحرينيين والمستثمرين الهنود وعدد من الوزراء والسفراء والمسؤولين والوجهاء والأعيان. وقال المتحدث الرسمي للجمعية حسن الفردان «إن قطاع المال والأعمال في أي بلد في العالم يمثل الشريان الأساسي لأي اقتصاد والقلب النابض له، وبالتالي فإن حمايته تعني حماية الاقتصاد ككل ومتكاتف القطاعات الاقتصادية والعكس صحيح تماماً، حيث أن أي ضرر يلحق به يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني».

وأضاف «إن أهمية تطوير مؤسسات وبنوك وأسواق القطاع المالي والتجاري بمملكة البحرين وبدول المنطقة تزايدت في الوقت الحاضر بفعل التغيرات الهيكلية التي تشهدها اقتصاديات هذه الدول، وهذا يعني أن الحاجة إلى خدمات القطاع المالي في تزايد، ويستوجب تطوير وظائف وادوار هذا القطاع من خلال استكمال بنيتها التحتية كذلك الحال بالنسبة لبروز الاتجاهات المحلية والأقليمية والعالمية المتسارعة نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي وإزالة القيود من خلال اتفاقيات الجات، وهنا تبرز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال الاحتكام إلى الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات والذي اطلقه مملكة البحرين في الأونة الأخيرة كعنصر أساسي من أجل النمو واستدامة المؤسسات وتحقيق النجاح بجميع القطاعات العاملة فيها والذي به تضرب مثالا للزيادة في مجال الاستثمار

حكومة البحرين و«بيت التمويل الكويتي»، ومشروع خليج البحرين الملوك إلى «أركيبيتا بنك» ومستثمرين في المنطقة، و«مرقا البحرين المالي»، الملوك إلى بيت التمويل الخليجي و«ميرانا»، وست وجزر أمواج، وأبراج اللؤلؤة، ومشروع اللؤلؤة، إضافة إلى الكثير من الأبراج السكنية. وأسهمت قرارات الحكومة البحرينية في منح أحقية مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في العقار، وشراء الأراضي مما أدى إلى توجه مصارف ومؤسسات، بل ومستثمرين من دول المنطقة إلى البحرين للاستفادة من القرار وللاستثمار في قطاع العقارات.

غير أن تقريراً لشركة المزايا القابضة توقع أن ترتفع مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي العربي والخليجي خلال العام المقبل، 2011 نتيجة عودة الزخم التدريجي إلى الاقتصاد والتعافي المستمر من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الأثر المباشر لعودة أسعار النفط التي يتوقع أن تستقر فوق مستوى 70 دولاراً للبرميل خلال المدى القصير. وتابع التقرير أن العوامل الديموغرافية المفضلة للمنطقة في شريحة الشباب الكبيرة وقوى العمل المناسبة، بالإضافة إلى قطاعات إنتاجية وخدمية ستعمل على إعادة النشاط إلى العرض في معادلة السوق العقارية لتواكب الطلب الفعال

وجود مخططات جديدة في السوق العقاري تكون حافزاً للمستثمرين للدخول من جديد في السوق المحلية بأسعار معقولة يستطيعون التعامل معها مطلقاً كانت سابقاً. علاوة على كثرة ووفرة المعروض في السوق من عمارات سكنية وتجارية خالية في الوقت الحالي في العاصمة ومحافظات البحرين جميعاً.

وكانت البنوك وشركات التمويل العقاري رفعت شروط التمويل العقاري مع بدء الأزمة وظروف السوق، شملت المؤسسات والأفراد، وخفضت المؤسسات المالية وشركات التمويل تقييمها للعقار بنسبة تصل إلى 70 بالمائة خوفاً من إعادة تقييم العقار بأسعار أقل مستقبلاً.

وأدت الأزمة التي بدأت بالرهن العقاري في أمريكا إلى إفلاس مؤسسات مالية كبيرة تمتلك البنوك الوطنية والخليجية استثمارات فيها، وأثرت تداعيات ذلك سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها تخلصت من نكبتها الآن.

وحسب التقديرات الأولية فإن كلفة مشاريع التطوير العقاري التي يتم تنفيذها في البحرين في الوقت الحاضر تبلغ نحو 20 مليار دولار، من ضمنها المشروع السكني والسياحي المشترك «درة البحرين»، والملوك مناصفة بين

القطاع التجاري وهذا ما اكده جواهرى الذي اضاف:

مع احتلالها مرتبة خدمات قطاع الأعمال الأكبر والأكثر تقدماً في مملكة البحرين، سيتمكن عملاء مينا تليكوم من القطاع التجاري قريباً من التمتع باختيارات أكبر والمزيد من المنتجات التي تسعى إلى زيادة كفاءة عملياتهم مهما كانت كبيرة أو صغيرة.

تقدم مينا تليكوم خدماتها لجميع احتياجات قطاع الأعمال، من وصلات الـ VPN «الشبكات الافتراضية الخاصة» الأمنة للبنوك، إلى أنظمة المراقبة عن بعد، وحلول الاتصالات المتكاملة لبعض من أكبر الشركات في البحرين.

ومينا تليكوم هي شركة الاتصالات الرائدة، مقرها البحرين، وهي استثمار تابع لبيت التمويل الكويتي - البحرين. حققت الشركة من ضمن إنجازاتها كونها أول شركة في العالم تطلق خدمة الواي ماكس «الحزمة العريضة اللاسلكية وشبكة الاتصالات الهاتفية» محلياً، باستخدام تقنية واي ماكس e802.16.



عبدالرزاق جواهرى

مستويات الجودة، وبسرعة أكبر وأقل الأسعار في المملكة، ورؤيتنا دائماً هي تحسين طريقة التواصل بين الناس، ونحن فخورون أن نشهد أن ذلك أصبح حقيقة». قريباً الإعلان عن المزيد من المنتجات لزبائن

## طيران الجزيرة: حصة قيادية في سوق الناقلات الكويتية

أصدرت امس شركة طيران الجزيرة تقريرها الشهري عن أداءها التشغيلي لشهر يناير 2011، حيث استحوذت الشركة على حصة سوقية قيادية من بين الناقلات الكويتية إلى وجهات الشتاء الأكثر طلباً خلال شهر يناير 2011، عدا عن الرحلات إلى مدينتي الرياض وجدة كونها محدودة بعدد المقاعد المسموح بها مقابل الشركات الكويتية الأخرى. وكشف التقرير أن الشركة استحوذت على حصة سوقية بلغت 28٪ على خط الكويت-بيروت، و35٪ على خط الكويت-عمان، و46٪ على خط الكويت-الاسكندرية، و40٪ على خط الكويت-دمشق. كما جاء في التقرير أن طيران الجزيرة تصدرت الناقلات الكويتية إلى

وجهات رجال الأعمال ووجهات عطلات نهاية الأسبوع حيث استحوذت الشركة على حصة 19٪ على خط الكويت-البحرين، وحصة 14٪ على خط الكويت-دبي. وذكر التقرير أن نسبة التزام طيران الجزيرة بمواعيد السفر بلغت 98٪ خلال شهر يناير الماضي، ما يجعلها من الناقلات الأكثر التزاماً بمواعيدها في الشرق الأوسط. ويذكر أن طيران الجزيرة حائزة على جائزة «أفضل شركة طيران» لعام 2010 قدمتها «مجلة أرابيان بزنس»، بالإضافة إلى الجائزة الذهبية من قبل (ماجنوم أوبس أوردز 2010) (Magnum Opus Awards). وتشغل الشركة رحلات إلى 17 وجهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال موسم الشتاء 2010-2011.